بِلا سَـــــنَد

الأطفال غير المَصحوبين والمنفصلين في ظلّ جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

سلسلة التقارير الخاصة رقم (132)

بِلا سَنَد
الأطفال غير المَصحوبين والمنفصلين في ظلّ جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

سلسلة تقارير خاصة رقم (132)

اعداد: أ. خديجة زهران
متابعة وإشراف: د. عمار الدويك
تدقيق لغوي: أ. أكرم مسلّم

التصميم والطباعة:
شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين

ISBN: 978-9950-401-50-1
رام الله - 2025

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

سلسلة التقارير
الخاصة

132

بِلا سَنَد

الأطفال غير المَصحوبين والمنفصلين في ظلّ جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

2025

عناوين مكاتب

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

- **المقر الرئيس**

4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين. الرمز البريدي P6009059

هاتف: 2986958 / 2960241 2 970 + فاكس: 2987211 2 970 + ص.ب 2264

البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

- **مكتب الوسط**

وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين، P6008326

هاتف: 2989838 2 970 + فاكس: 2989839 2 970 +

- **مكتب الشمال**

نابلس – شارع فيصل الرئيسي بجانب محطة التميمي
عمارة التكافل - ط 2

هاتف: 2335668 9 970 + فاكس: 2366408 9 970 +

- **مكتبا الجنوب**

الخليل- رأس الجورة - بجانب دائرة السير – عمارة حريزات – ط 1

هاتف: 2295443 2 970 + فاكس: 2211120 2 970 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي

هاتف: 2750549 2 970 + فاكس: 2746885 2 970 +

- **مكاتب غزة**

جرى تدميرها من قبل قوات الاحتلال في قطاع غزة اثناء العدوان

المحتويات

الملخص التنفيذي 7

المقدمة 10

واقع الأطفال في سياق جريمة الإبادة 12

الأطفال غير المصحوبين والأيتام 15

التصنيف الحقوقي الدولي للأطفال الفاقدينَ عائلاتِهِم في النزاعات والحروب 17

التعريف بالفئات على المستوى الوطني 20

الحماية القانونية الدولية للأطفال غير المصحوبين 21

الخدمات والتدخّلات الرسمية الفلسطينية مع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين . 23

تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين وإجراءات تسجيلهم 24

عملية لمّ شمل الأطفال 27

ترتيبات الرعاية البديلة 30

مراكز رعاية الأطفال الأيتام وغير المصحوبين 33

أولًا: أبرز الاستنتاجات 36

ثانيًا: أبرز التوصيات 37

الملخص التنفيذي

يشهد قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 كارثة إنسانية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، إذ يشكل العدوان الإسرائيلي الشامل جريمة إبادة جماعية استهدفت جوانب الحياة كلّها، وجعلت الأطفال الفلسطينيين في قلب المأساة. فقد تحوّل آلاف الأطفال إلى أيتام أو غير مَصحوبين ومنفصلين عن ذويهم، بعد أن فقدوا أُسرهم نتيجة القصف المتواصل والاستهداف المنهجي للأحياء السكنية ومراكز الإيواء. تشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن ما لا يقل عن 39,384 طفلًا فقدوا أحد والديهم أو كليهما، بينهم نحو17 ألف طفل حُرموا من كلا الوالدين، في ما يعدّ أكبر أزمة يُتم في التاريخ الحديث.

ترافق ذلك مع انهيار البنية التحتية والخدمات الأساسية على نحو شبه تام، حيث دُمّر أكثر من (80%) من مدارس القطاع، وتدهورت المنظومة الصحية، وتفشّى الجوع وسوء التغذية. ويقدَّر أن أكثر من 700 ألف طفل يعانون من سوء تغذية حاد أو متوسط، فيما يواجه 42 ألفًا خطر الموت جوعًا، في ظلّ سياسة تجويع متعمدة تُعدّ أحد أنماط الإبادة. كما أصيب آلاف الأطفال بإعاقات دائمة، بينهم 4000-3000 طفل مبتور الأطراف، ليغدو الجوع والإعاقة والفقدان مظاهر يومية في حياة الطفولة بغزة.

أدت هذه الظروف إلى انهيار النسيج الاجتماعي وغياب منظومة الحماية التقليدية، إذ يعيش أكثر من 900 ألف طفل بلا مأوى في بيئات غير آمنة، محرومين من التعليم والرعاية النفسية. وبرزت فئتان أساسيتان في المشهد الإنساني في غزة: الأطفال غير المصحوبين الذين فقدوا أيّ رعاية أُسرية، والأطفال المنفصلون الذين يعيشون مع أقارب أو بالغين غير والديهم. لكن الإطار التشريعي الفلسطيني لا يزال عاجزًا عن مواكبة هذا الواقع، إذ لم يُعرّف قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 هذه الفئات، مكتفيًا بمصطلح «الطفل المحروم من الرّعاية الأسرية»، ما انعكس على ضعف السياسات والخطط الوطنية ذات الصلة.

على المستوى الدولي، شكّلت اتفاقية حقوق الطفل (1989) واتفاقيات جنيف (1949) والمبادئ التوجيهية المشتركة للأطفال غير المصحوبين (2004) المرجعيات القانونية الأساسية لحمايتهم وضمان مصلحتهم الفضلى، غير أن سلطات الاحتلال تتنصل من هذه الالتزامات وتواصل ارتكاب انتهاكات ممنهجة تشمل القتل، والتجويع، وتدمير المرافق المدنيّة، في خرق واضح للقانون الدولي الإنساني وارتكابٍ لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

في ظلّ الكارثة الإنسانية المتواصلة، تبذل المؤسسات الوطنية الفلسطينية والمنظمات الدولية جهودًا استثنائية لتحديد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية. وقد أنشأت الحكومة الفلسطينية غرفة عمليات مشتركة للطوارئ لتنسيق الاستجابة عبر القطاعات المختلفة. كما أَطلقت وزارة التنمية الاجتماعية برنامجًا لحصر الأيتام منذ اندلاع العدوان، وتم تسجيل ما يزيد على 37 ألف يتيم حتى منتصف العام 2025، رغم التحديات الميدانية الجسيمة.

كما تُمثّل ترتيبات الرعاية البديلة ركيزة أساسية في حماية الأطفال الذين فقدوا أُسرهم. وتشمل هذه الترتيبات الاحتضان ضمن أسر بديلة محلية، أو الإيواء المؤقت في مراكز الرعاية الحكومية والأهلية، تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية. وقد تم مؤخرًا تعديل لائحة الرعاية البديلة وتشكيل لجنة فنية دائمة لمتابعة الطلبات وضمان تطبيق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل. لكن استمرار الإبادة أدى إلى تدمير معظم مراكز الإيواء - كدار الأيتام الإسلامية وجمعية دار الكتاب والسنة- وتشريد آلاف الأطفال المقيمين فيها. كما تفتقر الأسر الممتدة التي تتولى مؤقتًا رعاية الأطفال إلى الموارد المادية والدعم النفسي والتربوي، مما يجعل هذه الرعاية مؤقَّتة وهشّة. وفي ظلّ غياب إشراف رسمي منتظم، تتزايد مخاطر الاستغلال والإهمال والاتجار بالبشر.

أما عمليات لمّ الشمل الأسري فتبقى من أكثر التحديات تعقيدًا، بسبب فقدان الوثائق القانونية، وصعوبة التنقّل والتواصل، وغياب نظام وطني موحّد لتتبّع الأُسر. كما تُعيق السياسات الإسرائيلية عمليات لمّ الشمل عبر الحدود أو مع أسر مقيمة في الضفة الغربية والخارج، ما يجعل آلاف الأطفال عالقين دون أفق لاستعادة روابطهم الأسرية.

رغم الجهود الوطنية المبذولة بالتعاون مع المنظمات الدولية، عبر غرفة عمليات للطوارئ وبرامج لحصر الأيتام وتسجيل الأطفال غير المصحوبين، فإن الاستجابة لا تزال محدودة. يواجه العمل على هذه الأبعاد تحدّيات جسيمة، أبرزها تدمير مقرّات وزارة التنمية الاجتماعية والسجلات، وفقدان الوثائق الثبوتية، وصعوبة التنقل، ونقص الكوادر الاجتماعية، وضعف قاعدة البيانات الوطنية، فضلًا عن شُح الموارد وتوقف الكفالات والدعم المالي.

يَخلص التقرير إلى أن الإبادة الجماعية في غزة خَلقت أكبر مأساة إنسانية في تاريخ الطفولة الفلسطينية، وأظهرت عجز المنظومة الوطنية والدولية عن توفير حماية فعّالة ومستدامة لهم. في ضوء ذلك، يؤكد التقرير على ضرورة التحرّك العاجل على المستويين الوطني والدولي من خلال:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين، تتجاوز الاستجابة الطارئة نحو إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي.

2. إنشاء نظام رقمي موحَّد وآمن لتسجيل الأطفال وتتبعهم، بإدارة مركزية وبشراكة مع الأمم المتحدة.

3. تعزيز قدرات وزارة التنمية الاجتماعية عبر تدريب كوادر ميدانية وتوفير دعم تقني ونفسي.

4. تطوير إطار قانوني للطوارئ ينظم الرّعاية البديلة ولمّ الشمل وفق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل .

5. تفعيل الرقابة والمساءلة بِغرَض حماية الأطفال من الاستغلال والإهمال والاتجار.

6. إعادة تأهيل مراكز الرعاية، ودعم الأسر الحاضنة بموارد مالية وإنسانية عاجلة.

7. مواصلة الضغط الدولي لمحاسبة سلطات الاحتلال على جرائمها بحقّ الأطفال واعتبارها جرائم ضد الإنسانية لا تَسقط بالتقادم.

المقدمة

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، يواجه الأطفال الفلسطينيون في القطاع كارثة إنسانية غير مسبوقة، تتجلى في فقدان الآلاف منهم أُسَرَهم، إما بسبب مقتل الوالدين أو أحدهما، أو نتيجة الفوضى والدمار الناجمين عن الهجمات المتكررة. وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة الأطفال غير المصحوبين؛ أي أولئك الذين انفصلوا عن جميع مقدّمي الرعاية، والأطفال المنفصلين؛ أي الذين انفصلوا عن والديهم لكنّهم قد يكونون بصحبة أقارب أو بالغين آخرين. وتدخل فئة الأطفال الأيتام ضمن أحد هذين التصنيفين بناء على وجود أو عدم وجود متولّي رعاية لهم.

تشير التقديرات الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن ما لا يقل عن 39.384 طفلًا فقدوا أحد والديهم أو كليهما منذ بدء العدوان الإسرائيلي، من بينهم نحو 17 ألف طفل حرموا من كلا الوالدين، ليكون هذا الرقم «أكبر أزمة يُتم في التاريخ الحديث».[1]

تفاقمت هذه الأزمة في ظلّ انهيار البنية التحتية في القطاع بشكل شبه كامل، حيث يعاني الأطفال من نقص حاد في الغذاء والماء والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تعرّضهم لمخاطر الاستغلال والعنف وسوء المعاملة. وقد تم تشخيص ما نسبته (9%) من عدد الأطفال بسوء التّغذية الحاد، مع تحذيرات من انتشار المجاعة في معظم أنحاء القطاع.[2]

تبذل المؤسسات المحلية والدولية جهودًا كبيرة في محاولة الوصول إلى هؤلاء الأطفال، وتسجيلهم، وتقديم الحماية لهم في ظلّ استمرار جريمة الإبادة، والافتقار إلى مقوّمات الحياة كافة، والارتفاع الكبير في أعداد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين نتيجة استمرار القصف

1 وزارة التنمية الاجتماعية رسالة رسمية موجهة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. 11.9.2025. & الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 3.4.2025.

2 الأمم المتحدة: معدلات «مذهلة» لسوء التغذية الحاد بين أطفال غزة. تقرير منشور على صفحة الأمم المتحدة بتاريخ 24.7.2025.
https://news.un.org/ar/story

والدمـار، وتدمـير معظـم دور الإيـواء، وشُـح الإمكانيـات، الأمـر الـذي يحـدّ مـن القـدرة عـلى الاسـتجابة لاحتياجـات هـذه الفئـات.

تـود الهيئـة المسـتقلة لحقـوق الإنسـان – ديـوان المظـالم - الإشـارة إلى اسـتمرار التغـيّر في البيانـات الخاصـة بالأعـداد والنسـب المئويـة الـواردة في التقريـر، نتيجـة اسـتمرار جريمـة الإبـادة. كـما نشـكر وزارة التنميـة الاجتماعيـة التـي أبـدت الاهتـمام البالـغ بالتقريـر، ورفـدت الهيئـة بالتقاريـر والمعلومـات الخاصـة بتدخّلاتهـا.

تهـدف الهيئـة إلى تسـليط الضـوء عـلى الأبعـاد الكارثيـة لهـذه الظاهـرة في قطـاع غـزة، مـن خـلال عـرض الحقائـق والإحصـاءات المتوفـرة، واسـتعراض أوجـه القصـور في الحمايـة الوطنيـة والدوليـة المقدَّمـة في إطارهـا، والتحديـات التـي تواجـه مقدمـي الخدمـات، جـراء اسـتمرار جريمـة الإبـادة الجماعيـة، وتضاعـف أعـداد الأطفـال غـير المصحوبـين والمنفصلـين بشـكل مسـتمر. كـما تسـعى الهيئـة مـن خـلال الورقـة إلى تأكيـد أن اسـتهداف الأطفـال وفصلهـم عـن أسرهـم، يشـكّل انتهـاكًا جسـيمًا للقانـون الـدولي الإنسـاني، واتفاقيـة حقـوق الطفـل، ويرقـى إلى جريمـة حـرب وجريمـة ضـد الإنسـانية يجـب محاسـبة مرتكبيهـا.

واقع الأطفال في سياق جريمة الإبادة

ارتكبت قوات الاحتلال عمليات قتل أطفال ممنهجة وواسعة النطاق، حيث استشهد آلاف الأطفال خلال الهجمات الجوية والقصف المدفعي، وعبر استهداف الأحياء السكنية المكتظة. تبين أنه كثيرًا ما تم استهداف الأطفال داخل منازلهم أو في ملاجئ، بما في ذلك مراكز تابعة للأونروا. وبلغ عدد الشهداء الأطفال أكثر من 18592 طفلًا بنسبة (31%) من إجمالي عدد الشهداء، منذ بداية العدوان. وما نسبته (30%) من إجمالي الجرحى بواقع 33900 طفل.[3]

إن التدمير الشامل للبنى التحتية كالمستشفيات، والمدارس، ومراكز الإيواء، عرَّض حياة الأطفال للخطر المستمر، إضافة للحصار والقيود على دخول الغذاء والدواء التي وضعت الأطفال في ظروف معيشية قاتلة (خاصة الرُضع). وأدى الحرمان من الرعاية الصحية والغذاء والماء، عبر النقص الحاد في المياه والغذاء والدواء إلى تفشي الأمراض والجوع بين الأطفال.

تم إلحاق أذى نفسي وجسدي شديد بالأطفال، حيث أصيب الآلاف منهم بإعاقات دائمة، إذ تقدّر التقارير أن 3,000 إلى 4,000 طفل، فقدوا أطرافهم أو تعرضوا لإصابات أدت إلى إعاقات دائمة، نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المدنية. أفادت اليونيسف أن آلاف الأطفال أصيبوا بإعاقات دائمة منذ بدء النزاع، بالإضافة إلى 98,000 طفل كانوا يعانون من إعاقات قبل الحرب، وبمعدل 10 أطفال يفقدون ساقًا أو ساقين يوميًا في غزة في المتوسط، وأن نحو 4000 طفل تم الإبلاغ عن فقدان أثرهم. تضمّ غزة الآن، بحسب تصريح مفوض عام الأونروا فيليب لازاريني، أعلى معدل في العالم من مبتوري الأطراف من الأطفال نسبةً لعدد السكان.[4]

كما ألحقت جريمة الإبادة دمارًا هائلًا في قطاع التعليم، حيث دُمّر ما يزيد على (80%) من

3 وزارة الصحة. تصريح لمدير عام وزارة الصحة في القطاع. https://www.facebook.com/watch/?v=1689467061696981. أيار. 2025

4 أخبار الأمم المتحدة. قال المفوض العام لوكالة الأونروا إن «10 أطفال يفقدون ساقًا أو ساقين يوميًا في غزة في المتوسط» وإن نحو 4000 طفل تم الإبلاغ عن فقدان أثرهم بالإضافة إلى وجود 17 ألف طفل آخر غير مصحوبين بذويهم. 25.حزيران. 2025.
https://news.un.org/ar/story/2024/06/1132041

مـدارس القطـاع، مـما حـرم مئـات الآلاف مـن الأطفـال مـن حقّهـم الأسـاسي في التعليـم، وحـوّل الكثـير مـن المؤسسـات التعليميـة إلى ملاجـئ غـير آمنـة. ولم يكـن الوضـع الصحـي أفضـل حـالًا، إذ يعـاني طفـل مـن بـين كل سـتة أطفـال دون سـن الثانيـة مـن سـوء تغذيـة حـاد، في ظـل انهيـار النظـام الصحـي ونقـص الغـذاء والميـاه الصالحـة للـشرب.[5]

مـع موجـات النـزوح المتكـررة، بـات أكـثر مـن 900,000 طفـل يعيشـون بـلا مـأوى، في ظـروف قاسـية داخـل ملاجـئ مكتظـة أو في العـراء، مـا يعرضهـم لمخاطـر متزايـدة عـلى صحتهـم النفسـية والجسـدية. تفتقـر هـذه البيئـات لأبسـط شروط الحمايـة، الأمـر الـذي يزيـد مـن احتماليـة تعرضهم للعنـف، وسـوء المعاملـة، والاسـتغلال، في ظـلّ غيـاب منظومـة حكوميـة واضحـة لرعايـة الأطفـال المتأثريـن بالحـرب.[6]

يشـهد قطـاع غـزة واحـدة مـن أسرع أزمـات المجاعـة تفاقـمًا في العـالم، حيـث يعـاني أكـثر مـن (90%) مـن السـكان مـن انعـدام الأمـن الغـذائي الحـاد، فيـما بلـغ الوضـع حـدّ المجاعـة الكاملـة في شـمال غـزة، حيـث اضطـر الأهـالي – بمـن فيهـم الأطفـال – إلى تنـاول أوراق الأشـجار وعلـف الحيوانـات للبقـاء عـلى قيـد الحيـاة. ويُقـدّر أن نحـو700,000 طفـل يعانـون مـن سـوء تغذيـة حـاد أو متوسـط، بينـما يُواجـه مـا لا يقـل عـن31,000 طفـل خطـر المـوت بسـبب الهـزال الشـديد، وفقًـا لتقاريـر اليونيسـف ومنظمـة الصحـة العالميـة. [7]

تهـدد سياسـة التجويـع حيـاة مـا يزيـد عن60,000 طفل بسـوء التغذيـة الحاد، حيث تـوفي 52 طفلًا نتيجـة الجـوع وسـوء التغذيـة المنهجي. وهو نمـط يعكس نية ضمنيـة للإبادة عبر التجويـع والإهمال. إضافـة إلى اسـتهداف الأسر والمرافـق المدنية بشـكل متعمد، وتكـرار قصف العائلات.

يتجـاوز أثـر التجويـع الجـوعَ الفعـلي إلى أضرار صحيـة وعقليـة عميقة، لا سـيما لدى الأطفـال الرضّع والصغـار الذيـن تتطلـب أجسـادهم التغذيـة السـليمة للنمو السـليم. فقد تـم توثيق حـالات عديدة لتقـزّم الأطفـال، ونقـص حـاد في الفيتامينـات والمعـادن، وتأخـر في النمـو الحـركي والعقـلي، إضافـة إلى تفـشي أمـراض سـوء التغذية بسـبب الحرمـان التام مـن الغـذاء والرعايـة الصحية.[8]

5 الصفحة الإلكترونية للأمم المتحدة. خبراء أمميون يحذرون من «إبادة تعليمية» في غزة» . https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130171 . أيار/ مايو 2025

6 الصفحة الإلكترونية للأمم المتحدة. تقرير دولي جديد: جميع سكان غزة يواجهون خطر حدوث المجاعة. أيار/ مايو 2025

7 Risk of famine for children across Gaza, new report says. https://www.unicef.org/press-releases/risk-faminechildren-across-gaza-new-report-says

8 Children's lives threatened by rising malnutrition in the Gaza Strip.https://www.who.int/news/item/19-02-2024-children-s-lives-threatened-by rising-malnutrition-in-t

كـما أن عواقـب التجويـع النفسـية لا تقـل خطـورة؛ فالأطفـال الذيـن يتعرضـون للجـوع المزمـن يعانـون مـن اضطرابـات في التركيـز والانتبـاه، ومشـاكل في السـلوك، فضـلاً عـن أعـراض الاكتئـاب والقلـق الشـديد. وفي ظـلّ غيـاب دعـم نفـسي متخصـص، فـإن هـذه الآثـار قـد تسـتمر لعقـود، مـما يجعـل الأطفـال ضحايـا ممتديـن للحـرب حتـى بعـد انتهائهـا.[9]

9 https://www.savethechildren.net/news/devastating-new-figures-reveal-gaza-s-child-hunger-catastrophe.Devastating new figures reveal Gaza's child hunger catastrophe

الأطفال غير المصحوبين والأيتام

خلفت «العدوانات» الإسرائيلية السابقة على غزة آلاف الأيتام، فقد أسفرت عملية «الرصاص المصبوب» عام 2009 عن وجود 1089 يتيمًا، بينما خلّفت عملية «عمود السحاب» في العام 2012 قرابة 224 يتيمًا، وبلغ عدد الأيتام بفِعل عملية «الجرف الصامد» في العام 2024 أكثر من 2000، وفقًا لما أعلنته وزارة التنمية الاجتماعية في غزة. وبحسب تقرير سابق نشره «المرصد الأورومتوسطي»، فإن عملية «حارس الأسوار» التي نفذتها إسرائيل ضد القطاع في العام 2021، خلفت قرابة 241 يتيمًا. وبلغ مجمل عدد الأطفال الأيتام بسبب هذه «العدوانات» نحو 14 ألف يتيم مسجلين ما قبل الحرب.[10]

كشف تقرير نفّذته لجنة الإنقاذ الدولية – الأرض الفلسطينية المحتلة – في العام 2024، حول الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين في غزة، إلى «وجود الأدلة الكافية التي تشير إلى أن عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين يتزايد باطّراد». و»أظهرت بيانات الحماية المستقاة من جهود الوصول الأخيرة إلى السكان المتضررين في جنوب غزة أن الانفصال عن الأسرة يحدث غالبًا في ظلّ ظروف النزوح القسري، ونتيجة الغارات الجوية، وأنواع متعددة من العنف». و»غالبًا ما يُترك الأطفال الناجون من الغارات الجوية دون أيّ وصي مباشر على قيد الحياة، ويُجبر بعضهم على الإقامة المؤقتة مع غرباء أو أسر ممتدة لا تستطيع دائمًا تلبية احتياجاتهم الأساسية. وحتى في الحالات التي يكون فيها أحد الوالدين على قيد الحياة، فإن الأطفال قد لا يتمكنون من العثور عليهم أو التواصل معهم، خاصةً في ظل القيود الشديدة على الحركة والانهيار شبه التام لنظام الاتصال في غزة».[11]

على هذا الصعيد، تبرز إشكالية في دقة، وتحديث البيانات الخاصة بالأيتام والمفصولين عن

10 الجزيرة نت. أيتام غزة بين مرارة النزوح والفقد والخوف.https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/8

11 https://www.rescue.org/article/gaza-ceasefire-what-needs-happen-now

ذويهم في القطاع عقب الإبادة الجماعية، بسبب العدد الهائل من الأشخاص الذين يُقتلون يوميًا، ويختفي ذووهم في حالات أخرى. كما تفتقد البيانات الخاصة بالأيتام إلى تحديد تلك الفئة من الأطفال الذين فقدوا عائلاتهم بأكملها، إضافة إلى شُح البيانات حين يكون الطفل هو آخر فرد على قيد الحياة من أفراد الأسرة.

رغم ذلك، تحاول وزارة التنمية الاجتماعية الوصول إلى البيانات الدقيقة وتحديثها بشكل مستمر، وفي آخر تحديث للبيانات، فقد بلغ إجمالي عدد الأيتام (37,923) يتيمًا موزعين على مختلف المحافظات، في حين بلغ عدد الأطفال فاقدي الأب أو الأم أو كلا الوالدين (7,276) حالة موثقة، علمًا أن الأعداد قابلة للزيادة بشكل يومي نتيجة استمرار الاستهدافات الإسرائيلية اليومية.[12]

كما أدت الأزمة المتمثلة بعدم توافر السيولة في القطاع نتيجة الإبادة إلى تجميد كافة الخدمات الخاصة بفئة الأيتام -على قلّتها- بما فيها الكفالات الدورية وغير الدورية، وفق وزارة الشؤون الاجتماعية التي شدّدت على أن الأيتام لم يتلقوا كفالاتهم منذ اندلاع حرب الإبادة على غزة، وأنهم يواجهون أضرارًا اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية، ربما تصل إلى مرحلة الوفيات الجماعية في فترة ما، في حال استمر الوضع على ما هو عليه بسوء مستمر، كما أدى نقص السيولة إلى زيادة معدلات الفقر والهشاشة، حيث ينتمي غالبية الأيتام إلى أسر فقيرة أصلاً، والآن يعيشون في ظروف أشد قسوة، يعانون من نقص غذائي حاد في ظل الاعتماد على المساعدات الطارئة غير المنتظمة والعيش في مراكز إيواء أو خيام تفتقر إلى الخصوصية والرعاية.[13]

12 مراسلة وزارة التنمية الاجتماعية الواردة للهيئة بتاريخ 18.9.2025. حول الأطفال الأيتام في قطاع غزة.

13 الكحلوت. المصدر السابق

التصنيف الحقوقي الدولي للأطفال الفاقدينَ عائلاتِهِم في النزاعات والحروب

اهتمت المؤسسات الحقوقية الدولية بالأطفال المفصولين عن عائلاتهم، نتيجة النزاعات والحروب. سعت هذه المؤسسات إلى تطوير أطر قانونية ومبادئ توجيهية واضحة، تسعى إلى توفير الاستجابة الإنسانية العاجلة، وعدم تعريضهم للخطر، والاستغلال، وضمان وصولهم إلى حقوقهم الأساسية، في ظل انهيار أنظمة الحماية الوطنية أثناء النزاعات.

تمّ في إطار تحديد فئات الأطفال المفصولين إجباريًا عن عائلاتهم في الحروب والنزاعات، الوقوف على ثلاثة تصنيفات، الأول: الأطفال غير المصحوبين، الثاني: الأطفال المفصولون عن عائلاتهم، الثالث: اليتامى.

لم تعرِّف اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 الأشكال والأنماط الخاصة بهوية الأطفال العائلية، واعتبرت هذه التصنيفات ضمن تصنيف «الطفل المحروم من بيئة أسرية»، ووضعت المبادئ العامة التي تنطبق على جميع الأطفال. وتعد وثيقة « المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم» الوثيقة الأساس التي أوردت تعريفًا دقيقًا لهذه الفئات. هذه الوثيقة أصدرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) واليونيسف (UNICEF)والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وذلك في إطار مبادئ توجيهية في العام 2004 تحت عنوان «المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم».

ميزَت تلك المبادئ بين الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن عائلاتهم، ففي حين عرّفت الطفل غير المصحوب بأنه: الشخص الذي يقلّ عمره عن 18 عامًا، والذي يكون

منفصلاً عن كلا والديه، أو عن مقدّمي الرعاية الأساسيين له، ولا تتم رعايته من قبل شخص بالغ مسؤول عنه قانونيًا أو بموجب العرف." فقد اعتبرت أن الطفل المنفصل هو الشخص الذي يقل عمره عن 18 عامًا، والذي يكون قد انفصل عن والديه أو عن مقدمي الرعاية المعتادين له، لكنه قد يكون مصحوبًا بأقارب آخرين.

تبرز دقة التمييز بين الفئتين من خلال القانون الدولي الإنساني العرفي، حيث اعتبر الطفل غير المصحوب بأنه المنفصل تمامًا عن والديه أو أقاربه من الدرجة الأولى. في حين يعدّ الطفل المنفصل منفصلًا عن والديه لكنه برفقة أقارب أو أشخاص بالغين آخرين، لكنه ليس تحت رعاية والديه أو من يرعاه قانونيًا.

تتمثل أهمية تحديد الفارق بين الفئتين من خلال تحديد مدى هشاشة أوضاع الفئتين في ظلّ النزاعات، حيث يتميز وضع الطفل غير المصحوب بأنه أكثر هشاشة وخطورة نتيجة عدم مرافقته أيّ شخص بالغ من أفراد أسرته، في حين يتصف وضع الأطفال المنفصلين بأنه أقل هشاشة نسبيًا نتيجة كون الطفل مرافَقًا بأشخاص آخرين بالغين، على الرغم من أنهم ليسوا والديه.

من جانب آخر، لا يوجد تعريف موحَّد لكلمة «يتيم» في الاتفاقيات الدولية، لكن هناك تعريفات تعتمدها مؤسسات أممية مرجعية، تُستخدم على نطاق واسع لأغراض الحماية، والإغاثة والرعاية، خصوصًا في سياقات النزاع والكوارث، حيث عرفت اليونيسف اليتيم بأنه «الطفل الذي توفي أحد والديه أو كلاهما». وصنفت الأيتام إلى ثلاثة أنواع: اليتيم الأبوي وهو الطفل الذي فقد والده، واليتيم الأُمَّوي الذي فقد والدته. واليتيم المزدوج وهو من فقد كلا الوالدين.

تستخدم اليونيسف هذا المفهوم لأسباب إنسانية وعملية، منها: 1. أن فقدان أحد الوالدين، وخاصة المعيل الأساسي، يمكن أن يعرض الطفل لخطر الفقر، والحرمان، والعمل المبكر، أو الاستغلال. 2. لتحديد نطاق الاحتياجات بشكل أوسع في البيئات المتأثرة بالنزاع، والكوارث، أو الأوبئة، 3. لتقديم برامج الدعم الشاملة للأطفال المتأثرين بفقدان أحد الوالدين، وليس فقط من فقد كلا الوالدين.

يتبيّن من خلال مراجعة الأدبيات الحقوقية الدولية ضعف استخدام مصطلح «اليتيم» كفئة قانونية، بل يتم إدراجه ضمن فئة الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية أو «غير المصحوبين»، بهدف الوقوف على معرفة الحالة الفعلية للرعاية (هل لدى الطفل من يرعاه) أكثر من

الوقـوف عـلى حالـة الوفـاة بحـدّ ذاتهـا. فحالـة «اليُتـم» لا تعنـي بالـضرورة غيـاب الرعايـة؛ فقـد يفقـد الطفـل والديـه لكنـه يعيـش في رعايـة أقاربـه. فالقانـون الـدولي يركـز عـلى حرمـان الطفـل مـن الرعايـة الأبويـة، ومـدى الخطـورة والتهديـد المُعـرَض لهـما مـما تسـتوجب التدخـل الخـاص. ويتـم إدمـاج اليتيـم ضمـن فئـة الأطفـال المحتاجـين إلى رعايـة بديلـة، خاصـة إذا كان غـير مصحوب.

التعريف بالفئات على المستوى الوطني

لم يحدد قانون الطفل الفلسطيني تصنيفات لفئات الأطفال المفصولين عن عائلاتهم، فلم يعرف قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004، الطفل اليتيم والطفل غير المصحوب والطفل المفصول عن عائلته، وأدرج فئة الأطفال المستحقة للرعاية بأنها «الطفل المحروم من الرعاية الأسرية» كفئة مستحقة للحماية، وهو مصطلح يمكن أن يشمل الأطفال الذين فقدوا والديهم، والأطفال المنفصلين عن أسرهم بسبب النزاع أو الهجرة أو الفقر، والأطفال المهملين أو المتروكين. واعتبر القانون أن «من حقّ كلّ طفل محروم من بيئة أسرية الحصول على رعاية بديلة تؤمّن له المعيشة في بيئة أسرية آمنة»، وهذا يمكن تفسيره على أنه يشمل الطفل اليتيم، وغير المصحوب أو المنفصل في حالات النزاع أو الكوارث أو الفقر الشديد.

من جانب آخر، خلت التشريعات النافذة من إيراد مصطلحات «الطفل غير المصحوب» و«الطفل المنفصل» في سياق الاحتلال وعملية الإبادة، ويترتب على خلو التشريع من إيراد هذه التصنيفات عدم مراعاة السياقات والأوضاع الخاصة بالأطفال الفلسطينيين، الأمر الذي ينعكس في ضعف التوجهات والسياسات العامة لتلبية احتياجات الرعاية والحماية.

يتم استخدام مصطلح «يتيم» من خلال الاستناد إلى المرجعيات الدينية والاجتماعية والتشريعات المحلية وتعريفات المؤسسات العاملة في رعاية الأيتام. تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية التعريف المستخدم من منظمة اليونيسف ويُستخدم في برامج رعاية الأيتام، وهو الطفل الذي فقد أحد والديه أو كليهما، دون سن 18 عامًا. ويُصنف الأيتام في سجلات الوزارة والمؤسسات الشريكة إلى: يتيم الأب ويتيم الأم ويتيم الوالدين. ويا حبذا لو انتهج قانون الطفل الفلسطيني النهجَ الدولي ذاته في إيراد تصنيفات حقوقية للأطفال الفاقدينَ ذويهم وأُسرهم في سياق الاحتلال والاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث يترتب على التصنيفات تقدير حجم التدخلات والاحتياجات لفئات الأطفال المختلفة. إضافة إلى تحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية المباشرة عن التسبب في يُتم هذه الفئات وفقدانها عائلاتها وفق أحكام القانون الدولي الإنساني الذي ساهم ببروز هذه التصنيفات ورسوخها.

الحماية القانونية الدولية للأطفال غير المصحوبين

تُعد الحماية القانونية الدولية للأطفال غير المصحوبين والأيتام في سياقات النزاع والحروب جزءًا أصيلًا من منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إذ تشكّل هذه الحماية ركيزة أساسية لضمان الحدّ الأدنى من الكرامة والأمن للأطفال في ظروف النزاع والتهجير القسري والانفصال الأسري. يتأسس هذا الإطار القانوني على مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تُلزم الدول باتخاذ تدابير فاعلة لحماية الأطفال وتوفير الرعاية البديلة لهم، لا سيما عندما يفقدون أسرهم أو يُفصلون عنها بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الإنسانية.

تشكّل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 المرجعية الأساسية في هذا السياق، حيث تنص في المادة (7) على حق الطفل في الاسم والجنسية والتعرّف على والديه وتلقّي رعايتهم، وتُلزم المادة (20) الدول بتوفير الحماية والرعاية للأطفال المحرومين -بصفة مؤقتة أو دائمة- من بيئة أسرية مناسبة، بما يشمل ترتيبات الرعاية البديلة الملائمة.

إلى جانب ذلك، يُعد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة أداةً مكملة تعزز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع، وتفرض على الدول توفير تدابير فعالة لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بما يشمل الدعم النفسي والاجتماعي.

أما من منظور القانون الدولي الإنساني، فتبرز اتفاقيات جنيف لعام 1949، خاصة الاتفاقية الرابعة، في التأكيد على حماية الأطفال وقت الحرب، وحظر استخدامهم كأهداف أو أدوات في النزاعات المسلحة، وتشجيع جمع شمل الأسر التي فُصلت بسبب الحرب. ويعزز البروتوكولان الإضافيان لعام 1977 هذه الحماية، من خلال التأكيد على احترام الطابع المدني للأطفال وضمان عدم تعرضهم للمعاملة اللاإنسانية. كما تُعزز اتفاقية اللاجئين لعام 1951 حماية الأطفال غير المصحوبين في حالات اللجوء، عبر الاعتراف بوضعهم القانوني كأفراد معرَّضين للخطر، ومنحهم أولوية في إجراءات اللجوء، والحماية الخاصة إذا كانوا دون مرافق.

تشـكّل المبـادئ التوجيهيـة المشـتركة للأطفـال غـير المصحوبـين والمنفصلـين عـن ذويهـم، الصـادرة في العـام 2004 عـن مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين (UNHCR) ومنظمـة اليونيسـف، وثيقـةً مرجعيـة تقنيـة توضـح الإجـراءات الخاصـة بالتعامـل مـع هـذه الفئـة، بـدءًا مـن تحديـد الهويـة، والتسـجيل، والتقييـم، والرعايـة المؤقتـة، وصـولًا إلى لمّ الشـمل الأسري أو الرعايـة البديلـة طويلـة الأمـد، بمـا يضمـن مبـدأ المصلحـة الفضـلى للطفـل.

تعمـل منظـمات دوليـة، كاليونيسـف، واللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر، ومنظمـة إنقـاذ الطفولـة، عـلى تفعيـل الحمايـة عـلى أرض الواقـع، مـن خـلال برامـج مثـل «اسـتعادة الروابـط العائليـة" (Restoring Family Links) التابـع للصليـب الأحمـر، وتقديـم الدعـم النفـسي والاجتماعـي، والرعايـة البديلـة، وتسـهيل عمليـات لمّ الشـمل بالتنسـيق مـع السـلطات المحليـة والمنظـمات الإنسـانية.

الخدمات والتدخّلات الرسمية الفلسطينية مع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية من الوزارات الحيوية والمهمة التي تعمل في المحافظات الجنوبية من خلال تقديم العديد من الخدمات الإغاثية والتنموية وخدمات الحماية والرعاية. تعتمد الوزارة في عملها على الشراكة والتعاون مع المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال سجل اجتماعي يحتوي على بيانات موثوقة ودقيقة وشاملة للأسر الضعيفة والمهمَّشة.

استجابةً للأزمة الإنسانية في القطاع، أنشأ مجلس الوزراء غرفة العمليات المشتركة للتدخلات الطارئة في 19 كانون الثاني/ يناير 2025، تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء وترأسها وزيرة التنمية الاجتماعية والإغاثة. كُلّفت الغرفة بقيادة الاستجابة المحلية للطوارئ وتنسيقها عبر جميع القطاعات الإنسانية ممثلة بالمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية لضمان استجابة فعالة ومتكاملة.

انبثقت عن غرفة العمليات الحكومية مجموعات متخصصة، منها مجموعة المساعدات الإنسانية، وعملت المجموعة على إعداد معايير لتقديم المساعدات، وقد مَنَحت الأولوية للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، والأسر التي ترأسها نساء، والأيتام، والأسر التي لديها أطفال دون الخامسة.[14]

على صعيد الخدمات المقدمة للأطفال الأيتام في القطاع، تُنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع شركائها باستهداف اليتيم ضمن الأسرة، من حيث تزويد الأسرة بمختلف أنواع المساعدات، الصحية والغذائية.،، وتقديم كفالة مالية لـ (6783) يتيمًا، وجمع البيانات الخاصة بهم لرفعها للمانحين بهدف المساهمة في توفير الخدمات لهم.[15]

14 تقرير وزارة التنمية الاجتماعية. وارد للهيئة عبر رسالة رسمية بتاريخ 11.9.2025، حول الخدمات والتدخلات لصالح الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم في القطاع.

15 المصدر السابق.

تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين وإجراءات تسجيلهم

يشكّل تحديد هوية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين وتسجيل بياناتهم بدقة أحد الأركان الأساسية في نظام الحماية الإنسانية للأطفال خلال النزاعات، لا سيّما في ظل جريمة الإبادة المستمرة، كما في قطاع غزة. ويمثّل هذا الإجراء المدخل الرئيس لضمان توفير الرعاية والحماية القانونية والنفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال، والتمهيد لاحتمالية لمّ شملهم مع أسرهم أو توفير بدائل رعاية مناسبة لهم.

تُعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهة الحكومية المسؤولة عن رسم سياسات الحماية الاجتماعية في فلسطين وتنفيذها، بما يشمل حماية الأطفال، وخاصة في حالات النزاع والكوارث الإنسانية. ومع تزايد أعداد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين نتيجة جريمة الإبادة أضحت الوزارة فاعلًا أساسيًا في جهود الاستجابة الإنسانية لحماية هؤلاء الأطفال، وتلعب دور «نقطة الاتصال الوطنية» لتحديد هوية الأطفال غير المصحوبين وتتبعهم، بالشراكة مع منظمات دولية كاليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعدد من المؤسسات الأهلية المحلية العاملة في القطاع. تضع اليونيسف المعايير والإجراءات التشغيلية الموحدة لتحديد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين وتسجيلهم، استنادًا إلى المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات (Inter-agency Guidelines on UASC) التي وضعتها بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC).

تعتمد عملية تحديد الهوية على سلسلة إجراءات منهجية تبدأ من لحظة رصد الطفل، سواء من خلال فرق حماية الطفل الميدانية أو عبر التبليغ الصادر عن المستشفيات ومراكز الإيواء والعائلات المضيفة أو أفراد من المجتمع المحلي. في كثير من الحالات، يتم التعرف على هؤلاء الأطفال في ظروف فوضوية ومعقدة، ما يستدعي اتباع أساليب دقيقة لتقييم حالتهم

القانونيـة والاجتماعيـة، مـع مراعـاة أوضاعهـم النفسـية ومـدى اسـتعدادهم للتعـاون.

يتضمـن التسـجيل بيانـات تتعلـق بالحالـة الأسريـة، بمـا في ذلـك أسـماء الوالديـن، أو معلومـات عـن الأقـارب، وتفاصيـل عـن لحظـة الانفصـال وظروفـه، والموقـع الأخـير المعـروف للعائلـة. ويتـم كذلـك توثيـق وضـع الطفـل القانـوني مـن حيـث توفـر الوثائـق الرسـمية مثـل شـهادة الميـلاد أو بطاقـة الهويـة، وفي حـال غيـاب هـذه الوثائـق، يتـم الاعتـماد عـلى شـهادات مـن المجتمـع المحـلي أو تقييـمات لاحقـة مـن الجهـات المختصـة.[16]

صـادق مجلـس الـوزراء الفلسـطيني في العـام 2023 عـلى توصيـات اللجنـة المشـكّلة لمتابعـة قضايـا الأيتـام جـراء العـدوان وخـرج بتوصيـات، أبرزهـا تكليـف وزارة التنميـة الاجتماعيـة بالتنسـيق مـع وزارة شـؤون المـرأة ووزارة الأوقـاف والشـؤون الدينيـة، ووزارة الصحـة، ووزارة الشـؤون الخارجيـة والمغتربـين ووزارة الدولـة لشـؤون الإغاثـة بإجـراء مسـح خـص بالأيتـام، بحيـث يتـم جمـع كافـة البيانـات الشـخصية والصحيـة المتعلقـة بـكل يتيـم، والسـند العائـلي، ومسـح الخدمـات الواجـب توفيرهـا لهـم ووضعهـم الصحـي وأماكـن سـكناهم. وتـم اعتـماد اللجنـة لمتابعـة تنفيـذ السياسـات المقترحـة بشـأن الأيتـام في قطـاع غـزة.[17]

مـن جانـب آخـر، وبحسـب مـا ورد عـن مسـؤول ملـف الأيتـام في وزارة التنميـة الاجتماعيـة بقطـاع غـزة، فقـد أطلقـت الـوزارة برنامجًـا لحـصر بيانـات الأطفـال الأيتـام منـذ السـابع مـن أكتوبـر 2023، بهـدف إنشـاء قاعـدة بيانـات شـاملة تُسـهم في تقديـم الدعـم والرعايـة اللازمـة لهـم. تـمّ حتـى تاريـخ التصريـح، تسـجيل نحـو 8,000 طفـل يتيـم عـبر الرابـط الإلكـتروني المخصـص لذلـك. ولتوسـيع نطـاق الحـصر والوصـول إلى الأطفـال الذيـن لم يتمكنـوا مـن التسـجيل إلكترونيًـا، درّبـت الـوزارة 120 مندوبًـا للعمـل ميدانيًـا، بـدءًا مـن منطقـة مـواصي خـان يونـس، عـلى أن يتـم الانتقـال لاحقًـا إلى المناطـق الوسـطى.[18]

تواجـه وزارة التنميـة الاجتماعيـة تحديـات كبـيرة في حـصر الأعـداد الدقيقـة للأطفـال الأيتام، بسـبب وجـود عـدد كبـير مـن المفقوديـن الذيـن لم يتـم التأكـد مـن مصيرهـم بعـد، مـما يصعـب تصنيـف أطفالهـم كأيتـام رسـميًا. وفي ظـل جريمـة الإبـادة المسـتمرة عـلى القطـاع، وتزايـد حـالات النـزوح والانفصـال الأسري، تُعـد عمليـة تحديـد هويـة الأطفـال غـير المصحوبـين والمنفصلـين وتسـجيل

16 وزارة التنمية الاجتماعية. https://www.mosd.gov.ps/ar/single-project/5/ & تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. ورقة معلومات الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. نيسان. 2022.

17 تقرير وزارة التنمية الاجتماعية. وارد للهيئة عبر رسالة رسمية بتاريخ 11.9.2025، حول الخدمات والتدخلات لصالح الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم في القطاع

18 الجزيرة. الحرب تقسو على أيتام غزة وجهود رعايتهم تصطدم بالواقع المأساوي. https://www.aljazeera.net/politics/

بياناتهم من أكثر التدخلات تعقيدًا وحساسية في مجال حماية الطفل. فهذه العملية، رغم أهميتها المحورية كأساس لتوفير الرعاية والحماية، تواجه جملة من التحديات البنيوية والميدانية.[19] تتلخص في الآتي:

أولًا، يُعيق دمارُ البنية التحتية المدنية واسع النطاق، بما في ذلك مقارّ السجل المدني، والمدارس، ومراكز الخدمات الاجتماعية، القدرةَ على الوصول إلى الوثائق الثبوتية الأساسية، مثل شهادات الميلاد وبطاقات الهوية، الأمر الذي يُصعّب عملية التحقق من هوية الأطفال أو ربطهم بأسرهم. كما أن فقدان الأطفالِ مرافقيهم في سياق فوضوي يؤدي إلى غياب البيانات المرجعية.

ثانيًا، يُصعِّب النزوح المتكرر وعدم الاستقرار المكاني نتيجة القصف واستهداف مراكز الإيواء، تتبع الأطفال، أو الاحتفاظ بسجل ثابت ودقيق عن أماكن تواجدهم. وتزداد المشكلة حدّة في ظلّ غياب آلية موحَّدة على المستوى الوطني لجمع البيانات وتحديثها باستمرار.

ثالثًا، يعاني قطاع غزة من نقص حاد في الكوادر المؤهلة للعمل مع الأطفال في حالات الطوارئ، بما يشمل الأخصائيين الاجتماعيين المدربين على إجراءات إدارة الحالة والتواصل مع الأطفال في أوضاع الصدمة. يُضاف إلى ذلك الضغط النفسي الكبير الذي يتعرض له الأطفال، ما يجعل بعضهم غير قادر على التعبير أو التعاون عند محاولة تسجيلهم، ويحتاج الأمر إلى مهارات تواصل متخصّصة تراعي حالتهم النفسية.

رابعًا، تُواجه المؤسسات المحلية والدولية العاملة في مجال حماية الطفل تحديات تتعلق بضعف الاتصال والقيود اللوجستية. فانقطاع الكهرباء المستمر، وتعطُّل شبكات الإنترنت والهاتف، إضافة إلى صعوبة الحركة الميدانية نتيجة الأوضاع الأمنية، كلها عوامل تعرقل التنسيق الفعّال وجمع البيانات بشكل آني.

خامسًا، هناك مخاطر مرتبطة بسريّة البيانات وحماية الطفل. في سياق النزاع، تصبح إدارة المعلومات الحسّاسة تحديًا أخلاقيًا وتقنيًا، حيث تزداد احتمالات تسريب المعلومات أو إساءة استخدامها إذا لم تكن هناك أنظمة آمنة ومشفّرة. لهذا، فإن بعض الجهات تتردد في جمع البيانات أو مشاركتها ما لم تكن هناك ضمانات لحمايتها.

19 الجزيرة. مستقبل مؤلم ينتظر الأطفال في غزة.. أعداد الأيتام لا يمكن حصرها https://www.aljazeera.net/lifestyle/2023/11/9/

عملية لمّ شمل الأطفال

تُطلِق وزارة التنمية الاجتماعية عملية البحث الأسري بالتعاون مع وزارة الداخلية وأجهزة السجل المدني. وتتحمل الوزارة مسؤولية تقييم بيئة الأسرة المستهدَفة، وتُصدر القرارات المتعلقة بالإعادة إلى الأسرة، استنادًا إلى معايير المصلحة الفضلى. كما تشرف الوزارة على المتابعة اللاحقة من خلال زيارات ميدانية وإعداد تقارير حول وضع الطفل بعد لمّ الشمل. وقد أعدّت الوزارة مؤخرًا -بالتعاون مع الشركاء الدوليين- دليلًا فنيًا خاصًا بإجراءات الحماية في الطوارئ يضع إجراءات لمّ الشمل ضمن أولويات التدخل.[20] كما تقوم بالتواصل مع ذويهم لإعادتهم.[21]

على صعيد دور المؤسسات الدولية، لا تقوم اليونيسف بعمليات لمّ الشمل بشكل مباشر، بل تعمل على تقوية قدرات وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء المحليين، لا سيما في مجال إدارة الحالات، وتطوير قواعد بيانات فعالة لتسجيل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين وتتبعهم. كما تساهم في دعم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من عملية الاستقرار بعد لمّ الشمل. وتقوم اليونيسف أيضًا بتوثيق أوضاع الأطفال في تقاريرها الإنسانية، ما يتيح مناصرة دولية أوسع لقضايا الحماية والتدخل المبكر.

تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجمع البيانات في حالات الانفصال العائلي عبر الحدود أو في ظروف الاحتجاز. ويُعتبر برنامج «استعادة الروابط العائلية» (Family Restoring Links) من أهم آليات اللجنة في هذا السياق. عبر هذا البرنامج، تجمع اللجنة بيانات الأطفال وأفراد الأسر المنفصلين، وتستخدم شبكتها الدولية لتحديد أماكن أفراد العائلة في غزة أو خارجها. كما تسهل التواصل الأولي بين الطفل وأفراد أسرته من خلال رسائل أو مكالمات

20 وزارة التنمية الاجتماعية، بالاستناد إلى تقاريرها الرسمية حول إجراءات حماية الأطفال، خصوصًا في سياق الطوارئ ولمّ الشمل.

21 وزارة التنمية الاجتماعية. مراسلة واردة للهيئة بتاريخ 18.9.2025. حول الأطفال الايتام في قطاع غزة.

آمنة، وتوفر الدعم في استخراج الوثائق الثبوتية اللازمة للمّ الشمل. في بعض الحالات، يمكن للصليب الأحمر أن يتدخل لتسهيل النقل أو الترتيبات اللوجستية لإتمام العملية بالتعاون مع السلطات المختصة.[22]

في سياق العدوان المستمر والإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة، تمثّل عملية لمّ الشمل الأسري للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين أحد أكثر تحديات الحماية تعقيدًا. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية، فإن هذه العملية غالبًا ما تصطدم بعقبات ميدانية وهيكلية تُعرقل إنجازها بشكل آمن وسليم، تتلخص بالآتي:

أولًا، تُعد حالة النزوح الجماعي وفقدان التواصل بين أفراد العائلة من أبرز التحديات. فالكثير من الأطفال يُفصلون عن أسرهم خلال القصف أو الهروب من مناطق الاشتباك، وتُصبح عملية تتبع أسرهم معقدة في ظلّ فقدان الاتصالات والافتقار إلى نظام وطني موحّد لتحديد مواقع أفراد الأسرة الناجين.

ثانيًا، يُشكل غياب الوثائق الثبوتية عائقًا جوهريًا أمام إثبات العلاقة العائلية، وهي خطوة ضرورية لإتمام إجراءات لمّ الشمل. فقد دُمّرت آلاف المنازل والمكاتب الحكومية بما فيها إدارات السجل المدني، ما أدى إلى فقدان شهادات الميلاد أو الهويات أو وثائق الحضانة القانونية، وهو ما يتطلب اعتمادًا على الشهادات المجتمعية أو التقييم الاجتماعي في بيئة شديدة التعقيد.

ثالثًا، تواجه الجهات المنفّذة، وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية، عجزًا في الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ عمليات التتبع والتقييم الأسري في ظل الوضع الطارئ. فعدد الأخصائيين الاجتماعيين المدرَّبين على إجراءات لمّ الشمل غير كافٍ، وتُفاقم العمليات العسكرية المستمرة من صعوبة التنقل والوصول إلى مواقع الأسر المحتملة.

رابعًا، بروز التحديات المتعلقة بسلامة الطفل بعد لمّ الشمل. في بعض الحالات، تكون البيئة الأسرية غير آمنة أو تعاني من فقدان المُعيل أو من ظروف اقتصادية ونفسية قاسية، مما يجعل إعادة الطفل إليها محفوفًا بالمخاطر. كما أن بعض الأطفال يرفضون العودة لأسرهم نتيجة صدمة الفقد أو الانفصال أو تجربة سيئة سابقة، مما يستدعي إجراءات دعم نفسي ومتابعة مستمرة.

خامسًا، على الصعيد الدولي، تُقيّد السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالتنقل والحركة قدرةَ

22 UNICEF, State of Palestine Humanitarian Situation Report, multiple issues (e.g., 2023, 2024) ، متوفر على موقع اليونيسف\ https://www.unicef.org

المؤسسات -مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر- على تنفيذ عمليات لمّ الشمل العابر للحدود، خصوصًا في الحالات التي تتطلب نقل الطفل إلى الضفة الغربية أو لمّ الشمل مع أحد الوالدين في الخارج.

سادسًا وأخيرًا، لا توجد حتى الآن آلية وطنية موحدة أو إطار قانوني مفصّل يُنظم بشكل دقيق إجراءات لمّ الشمل في حالات الطوارئ، وهو ما يترك مساحات تقديرية واسعة أمام المؤسسات، ويجعل من العملية عرضة للتفاوت في التطبيق والتأخير غير المبرر، حتى في الحالات التي تكون فيها المعلومات متوفرة والروابط الأسرية مثبتة.

رغم هذه التحديات، تُسجّل بعض النجاحات الجزئية من خلال التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة اليونيسف، وعدد من المنظمات المحلية، عبر برامج تتبع الروابط العائلية واستعادتها، وتوفير بدائل حماية مرحلية للأطفال في انتظار تحقيق لمّ الشمل الكامل.

ترتيبات الرعاية البديلة

تمثّل إجراءات وترتيبات الرعاية البديلة للأطفال الأيتام وغير المصحوبين في قطاع غزة جزءًا حيويًا من نظام الحماية الاجتماعي، وتتم وفق آليات دقيقة تهدف إلى ضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة تلبي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والقانونية. تقوم المؤسسات الحكومية والدولية بدور مهم في تصميم هذه الإجراءات وتنفيذها. فعندما تفشل جهود لمّ الشمل الأسري عن إعادة الطفل إلى أسرته الأصلية أو الموسَّعة، يتم اللجوء إلى ترتيبات الرعاية البديلة التي تهدف إلى حماية الطفل وضمان استمرارية رعايته في بيئة تحمي حقوقه وتوفّر له الدعم اللازم. تبدأ هذه الإجراءات بتقييم دقيق وشامل لحالة الطفل واحتياجاته الفردية مِن أخصائيين اجتماعيين ومديرين للحالات، ذلك لضمان مطابقة نوع الرعاية مع المصلحة الفضلى للطفل. يمثل الإيواء أحد أبرز أشكال الرعاية البديلة لدى أسر حاضنة محلية، ويتم التحقق من ملاءمتها بيئيًا ونفسيًا وقانونيًا. كما تجرى زيارات ميدانية دورية – ما أمكن- لمتابعة حالة الطفل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لضمان استقراره واندماجه.

في حال تعذّر إيجاد أسر حاضنة مناسبة، يُلجأ إلى المؤسسات المجتمعية والرعوية التي توفر بيئة جماعية آمنة للطفل، مثل دور الرعاية أو مراكز الإيواء المؤقتة التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية بالشراكة مع المنظمات الدولية كاليونيسف. تهدف هذه المؤسسات إلى توفير الرعاية الشاملة التي تشمل التعليم، والصحة، والدعم النفسي. كما تضمن الترتيبات البديلة حماية الطفل من الاستغلال والإساءة، عبر وضع آليات واضحة للمراقبة والتقييم، تشمل فرق حماية الطفل، وإشراك المجتمع المحلي في دعم الأطفال وحمايتهم.

توفّر وزارة التنمية الاجتماعية «بيئة أسرية مستقرة للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، لضمان نشأتهم في بيئة آمنة وداعمة، عبر حصر أعداد الأطفال وأماكن تواجدهم وإجراء تصنيف لهم من خلال الشركاء، كمنظمة اليونيسف ومؤسسة قرى الأطفال، واستقبال طلبات الأسر

الراغبة بالاحتضان أو الرعاية البديلة، ودراستها من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية واتخاذ القرارات بشأنها، وتسليم الأطفال لمن تنطبق عليهم الشروط ومعايير اللوائح المنظمة للخدمة، ومتابعة الأطفال والأسر ودعمهم حتى الاستقرار التام». على هذا الصعيد، عملت الوزارة بالشراكة مع اليونيسف بالبدء «بإعداد استراتيجية لتطوير نظام الحماية والرعاية الاجتماعية للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم إدخال تعديلات على لائحة الرعاية البديلة المؤقتة بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2025، أبرزها تشكيل لجنة فنية دائمة لدراسة الطلبات المقدمة للرعاية البديلة وتقديم توصيات بشأنها».[23]

تودِع الوزارة الأطفالَ مجهولي النسب في مبرة الرحمة (غزة والشمال) أو قرية الأطفال (الجنوب) بعد الفحص الطبي والمتابعة الشاملة. وتؤوي الأطفال غير المصحوبين وفاقدي الرعاية في مراكز الحماية مؤقتًا ثم تتولى دمجهم عبر التنسيق مع المؤسسات الشريكة.

على الرغم من الجهود المبذولة، فإن الرعاية البديلة تواجه اختلالات هيكلية وعوائق حادة، تُضعف قدرة النظام الإنساني والاجتماعي على توفير حماية فعالة ومستدامة لهؤلاء الأطفال، الذين يمثلون إحدى الفئات الأكثر هشاشة، فمن حيث الإطار القانوني والمؤسسي، تُعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهةَ الرسمية المسؤولة عن الإشراف على ترتيبات الرعاية البديلة، غير أن انهيار البنية التحتية، واستهداف المقرّات الحكومية، وفقدان عدد من الكوادر الاجتماعية، جعل قدرة الوزارة على التدخّل محدودة ومجزأة. وقد أشارت تقارير إنسانية عدّة إلى أن المراكز الحكومية التي كانت تؤوي الأيتام وغير المصحوبين قد تضررت أو باتت غير آمنة بسبب القصف، ما أدى إلى تشريد الأطفال مجددًا، وأحيانًا انفصالهم مرة أخرى عن مقدمي الرعاية.

أما على مستوى الرعاية المجتمعية، فتواجه الأسر الممتدة التي تتولى مؤقتًا رعاية الأطفال غير المصحوبين ضغوطًا هائلة بسبب النزوح الجماعي، وتفكك الشبكات الاجتماعية، وغياب الموارد الأساسية. كما تعاني هذه الأسر من انعدام الدعم النفسي والتربوي، إذ يُفتقر إلى البرامج المجتمعية المنظمة التي تعزّز قدرتهم على تلبية احتياجات الأطفال العاطفية والسلوكية في ظلّ غياب سياسات وطنية فعّالة أو آليات رقابة مفعّلة لمتابعة أوضاع الأطفال الأيتام وغير المصحوبين في الحرب. وفي كثير من الحالات، تتم هذه الرعاية بشكل غير رسمي، دون تسجيل أو إشراف من الجهات المختصة، مما يهدد حقوق الأطفال، ويعرضهم للاستغلال أو الإهمال أو حتى الاتجار بالبشر.

23 تقرير وزارة التنمية الاجتماعية. وارد للهيئة عبر رسالة رسمية بتاريخ 11.9.2025، حول الخدمات والتدخلات لصالح الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم في القطاع.

تحاول المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتعاون مع الوزارة، تعزيز بدائل الرعاية من خلال تقديم دعم تقني في مجال إدارة الحالات، وتدريب مقدمي الرعاية، وإنشاء خطوط اتصال للمساعدة في التبليغ والرصد. مع ذلك، تُواجه هذه الجهود تحديات لوجستية وأمنية كبيرة بسبب القصف المستمر، وفرض القيود على الحركة، وانهيار الاتصالات شبه التام في أوقات كثيرة.[24]

24 UNICEF. (2024). State of Palestine Humanitarian Situation Report (especially editions from October 2023 onwards, during Gaza conflict escalation). Available at: https://www.unicef.org

مراكز رعاية الأطفال الأيتام وغير المصحوبين

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية الجهة ذات الاختصاص بالأطفال اليتامى وغير المصحوبين، وتُلزَم الوزارة بموجب قانون الطفل بمتابعة حالة الطفل اليتيم بشكل دوري لضمان استيفاء احتياجاته الأساسية، وتطبيق أحكام قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004. اعتمد القانون على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل كأساس ومنطلق لكافة التدخلات والخدمات المقدمة للأطفال سواء في الرعاية الأسرية أو البديلة، ونَظَّم الرعاية البديلة في ظلّ غياب الأسرة من خلال (المواد 20-25)، وسعى إلى توفير الرعاية الأسرية للأطفال اليتامى ضمن الأسرة الممتدة لضمان عدم نزع الطفل من البيئة الأسرية، ضمن مفهوم الكفالة الأسرية، وفي حال عدم توفر أُسرة بديلة، يُوضع الطفل في مؤسسات إيواء مرخصة تخضع لإشراف الوزارة.

كما ضمن القانون للأطفال اليتامى الحقوق الأساسية كافة التي يتمتع بها باقي الأطفال، كالحق في التعليم، والرعاية الصحية، والحماية من الإهمال أو الاستغلال، ومنع التمييز ضدهم بناءً على وضعهم الاجتماعي، مما يعزز دمجهم في المجتمع، وضرورة اتخاذ إجراءات لحماية الأيتام من الإساءة أو الاستغلال في الأوضاع كافة. بموجب أحكام القانون، تتولى وزارة التنمية الاجتماعية الإشراف العام على مراكز رعاية الأيتام، خاصة ما يتعلّق بتوفير الرعاية البديلة من خلال برامج الكفالة ورعاية الأسر البديلة، كما تُنسّق الدعم مع المنظمات المحلية والدولية لضمان تقديم الخدمات المناسبة للأيتام.

قبل العدوان الحربي وجريمة الإبادة، تواجدت في القطاع (4) مراكز رئيسة لرعاية الأيتام، تستوعب ما يقارب2800 يتيم بشكل رسمي، تضم مدينة غزة المراكز الأكبر والأكثر قدرة استيعابية، مثل «دار الأمل» و«دار اليتيم الفلسطيني»، حيث كانت تركز على الخدمات المتخصصة، في حين يوجد في مدينة خان يونس مركز رئيس واحد لخدمة الأيتام في جنوب القطاع، فيما يقدم مركز رفح لرعاية الأيتام خدمات محدودة مقارنة بمدينة غزة. ويوجد في

شمال غزة مركز واحد أقل قدرة من حيث الخدمات لكنه يتولى رعاية عدد من الأيتام. تدير الجمعيات المحلية هذه المراكز، بإشراف وزارة التنمية الاجتماعية وتحت رقابتها. تعتمد هذه الجمعيات على التبرعات المحلية والدعم الدولي، وتعمل على تقديم خدمات متنوعة تشمل الإيواء، والرعاية الصحية، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي. كما يدعم عدد من المنظمات الدولية دور رعاية الأيتام مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) من خلال برامج تمويلية وفنية، لكنها لا تدير هذه المراكز بشكل مباشر.[25]

منذ بدء جريمة الإبادة، دُمّرت معظم دور الإيواء ومراكز رعاية الأيتام، عبر الاستهداف المَرافق المباشر، تدميرًا كليًا أو جزئيًا، ما أسفر عن نزوح الأطفال والمشرفين منها نحو مناطق أكثر ازدحامًا أو مراكز إيواء مؤقتة، وفقدان ملفات وهويات وممتلكات شخصية خاصة بالأيتام. من دور الرعاية التي دُمرت بالكامل مؤسسة دار الأيتام الإسلامية، وجرى إخلاؤها بعد أن أصبحت مهددة بالقصف، وجمعية دار الكتاب والسنة في خان يونس التي توقفت برامجها التي كانت ترعى مئات الأيتام، بعد تدمير مبناها جزئيًا. ومراكز الرعاية في جباليا وغرب غزة التي تعرضت لأضرار جسيمة، وفُقد التواصل مع بعض القائمين عليها خلال التصعيد.[26]

على صعيد آخر، تحاول دور الإيواء التي دُمّرت بشكل جزئي -بمساعدة المنظمات غير الحكومية في غزة- القيام بمهمة حيوية في احتضان الأيتام، مقدمةً لهم الإقامة، والتعليم، والدعم النفسي، لكنها تكافح تحت وطأة نقص الموارد والتمويل، والحصار المستمر وتدمير البنية التحتية، مما أدى إلى تفاقم ظروفها، حيث تتجاوز الاحتياجات المتزايدة قدراتها، نتيجة ضعف القدرة الاستيعابية مقارنة بازدياد أعداد الأطفال الأيتام، مما أدى إلى ضغط على الموارد والخدمات. وتحاول بعض المراكز تعويض هذا النقص من خلال برامج الكفالة ودعم الأسر البديلة التي تحتضن الأطفال.[27]

تقدم بعض الجهات الدولية مثل اليونيسف والأونروا، الدعم من خلال برامج الإغاثة الطارئة، لكنه يظل غير كافٍ أمام حجم الأزمة. إذ إن إعادة بناء هذه المؤسسات وتعزيز مواردها تُعد خطوة ضرورية لتوفير الرعاية المؤسسية والدعم الاجتماعي الذي يستحقه الأيتام، خاصة في ظلّ الظروف الحالية.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا أساسيًا وحيويًا في دعم الأيتام في فلسطين، خاصة

25 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). (2024). استهداف مراكز رعاية الأيتام خلال العدوان على غزة. Retrieved from https://wafa.ps

26 المصدر السابق.

27 المصدر السابق.

في ظـل الظـروف الاقتصاديـة والسياسـية الصعبـة. تقـدم هـذه المنظـمات مجموعـة واسـعة مـن الخدمـات التـي تشـمل: الدعـم المـادي، حيـث توفّـر العديـد مـن المنظـمات الخيريـة برامـجَ كفالـة للأيتـام تسـاهم في تحسـين ظروفهـم المعيشـية، مـن خـلال توفـير المسـاعدات الماليـة والغذائيـة والملابـس. عـلى مسـتوى الدعـم النفـسي، تعمـل هـذه المنظـمات عـلى تقديـم خدمـات الإرشـاد النفـسي للأيتـام لمسـاعدتهم عـلى التغلـب عـلى الصدمـات الناتجـة عـن فقـدان الأبويـن.

في المجمـل، يمكـن القـول إن واقـع الرعايـة البديلـة في غـزة في ظـل الإبـادة يتسـم بالهشاشـة والعجـز البنيـوي، ويحتـاج إلى تدخـل إنسـاني عاجـل عـلى المسـتوى الـدولي لإعـادة بنـاء منظومـة الحمايـة، وتوفـير المـوارد، وضـمان مصلحـة الطفـل الفضـلى في كلّ تدخـل، خاصـة مـع اسـتمرار الحـرب وغيـاب أفـق لوقـف الإبـادة.

أولًا: أبرز الاستنتاجات

1. أدت جريمة الإبادة الجماعية إلى فقدان آلاف الأطفالِ عائلاتهم، وطالما استمرت فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع عدد الأطفال غير المصحوبين والأيتام، ممن يعيشون في ظل ظروف إنسانية بالغة الصعوبة والتعقيد، في ظل فقدان مقومات الحياة كافة، واستمرار حرب التجويع.

2. غياب التوجهات التشريعية لفئات الأطفال المختلفة الناتجة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه المستمرة.

3. تعقيد عمليات تحديد الهوية والتسجيل، نتيجة انتشار الفوضى، وفقدان الوثائق الثبوتية، وتدمير البنية التحتية المدنية، ما يجعل هذه العمليات بالغة الصعوبة والحساسية.

4. نقص الكوادر المتخصصة في حالات الطوارئ نتيجة الاستشهاد والفقدان والنزوح، حيث يعاني قطاع غزة من نقص حاد في الأخصائيين الاجتماعيين المدربين على إدارة الحالات النفسية والاجتماعية للأطفال في حالات الصدمة.

5. بروز العديد من التحديات اللوجستية والأمنية التي تعرقل جمع البيانات الفوري، كانقطاع الكهرباء والاتصالات، وصعوبة الحركة الميدانية، واستهداف المرافق الإنسانية.

6. عدم وجود إطار قانوني مفصل ومنظم لعمليات لمّ الشمل والرعاية البديلة في حالات الطوارئ، ما يؤدي إلى تفاوت في التطبيق ويُعرض الأطفال لمخاطر جسيمة.

7. استمرار فجوة الحماية، فعلى الرغم من تسجيل آلاف الأطفال الأيتام، لا تزال آليات المتابعة غير كافية، مما يزيد من هشاشة واقعهم ويتركهم عرضة للاستغلال أو الإهمال.

8. رغم تحقيق العديد من النجاحات المتفرقة في تسجيل وتتبع بعض الأطفال، فإنها تبقى محدودة بالنظر إلى حجم الكارثة.

ثانيًا: أبرز التوصيات

تفرض هذه التحديات ضرورة صياغة استراتيجية طويلة الأمد، تتجاوز الإغاثة الطارئة نحو حماية مستقبل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين والأيتام، وإعادة دمجهم في المجتمع، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الآتية:

1. إنشاء نظام وطني رقمي موحَّد وآمن لتسجيل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين وتتبعهم، يضمن التحديث المستمر ويدار من جهة مركزية بالشراكة مع منظمات دولية.

2. تعزيز قدرات وزارة التنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة عبر تدريب أخصائيين اجتماعيين ميدانيين وتوفير الدعم النفسي والتقني اللازم.

3. توفير أدوات بديلة لإثبات الهوية والعلاقات الأسرية (مثل الشهادات المجتمعية أو التقييمات الاجتماعية) في ظل فقدان الوثائق الثبوتية، وفق معايير مهنية واضحة.

4. تطوير إطار قانوني وطني خاص بحالات الطوارئ يُنظم بشكل دقيق إجراءات لمّ الشمل والرعاية البديلة، ويضمن حماية الأطفال وحقوقهم القانونية، بما ينسجم مع المعطيات التي أفرزتها الإبادة الجماعية وتأثيرها على الأطفال عمومًا، خاصة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين.

5. تعزيز آليات الرقابة على ترتيبات الرعاية البديلة ومتابعتها، خاصة في الحالات التي تتم خارج القنوات الرسمية، لضمان عدم تعرّض الأطفال للإساءة أو الاتجار.

6. إطلاق حملات توعية مجتمعية لرفع الوعي حول كيفية الإبلاغ عن الأطفال غير المصحوبين أو المفقودين، وتشجيع التعاون المحلي في عملية الحماية.

7. تأمين حلول بديلة ومرحلية عاجلة للرعاية في حال تعذر لمّ الشمل، بما يشمل توفير مراكز إيواء آمنة، ودعم الأسر الحاضنة، وضمان استمرار الخدمات الأساسية للأطفال.

8. ضمان حماية البيانات وخصوصيتها من خلال استخدام أنظمة مشفرة وآمنة، وتدريب العاملين على آليات إدارة المعلومات الحساسة في النزاعات.